

مضمون علي المشتري يعني للشفيع فلا مطالبة له
علي المشتري بعد هلاكه **قوله** فبهلك في يد المرتهن
عليه بما وعد من الدين اي ان بين قدره واما اذا لم
يسم قدره بان رهنة علي ان يعطيه شيئا فبهلك
في يده يعطي المرتهن الرهن مائتا لانه بالهلاك
صار مستوفيا شيئا فيكون جباية اليه كما لو اقربدين
كذا في التبيين وعن الذخيرة قال محمد رحمه الله
ولا استحسن اقل من درهم **قوله** فان هلك بعني
قبل الافتراق **قوله** وبالمسلم فيه فان هلك اي
الرهن تم العتق اي سواه هلك قبل الافتراق او بعده
قوله ولو هلك يملك مضمونا اي علي الرب وكذا
الوصي يضمن للصغير وذكر في النهاية معز بالالتزام
وهو الي الآتي ان قيمة الرهن اذا كانت اكثر من الدين
يضمن الاب بقدر الدين والوصي بقدر القيمة لان
للأب ان ينتفع بمال الصبي ولا كذلك الوصي وذكر
في الذخيرة والمغني التسوية بينهما في الحكم فقال
لا يضمنان الفصل لانه امانة وهو وديعه عند
المرتهن ولها ولاية الايداع كذا في التبيين وتماه
فيه مفرعا **قوله** لان عقد الرهن شرع من جانب
الراهن الي اخره كذا اعطا الكفيل وكان ينبغي ذكره
ايضا ليم التعليل للجانبين **قوله** قال لبايعه
وقد

وقد اعطاه شيئا غير المبيع امسك هذا التقييد بغير
المبيع غير احترازي لانه لو قبض المبيع ثم قال له ذلك
كان رهنا بئنه كما في التبيين **قوله** بطل حجة كل من
المتخصصين الي اخره يعني اذا لم يورخا فان ورخا
كان صاحب التارخ المتقدم اولي وكذا لو كان الرهن
في يد احدهما كان اولي كما في التبيين وان كان في
ايديهما فان علم الاول منهما فله وان لم يعلم لم يكن
رهنا لواحد منهما قاسا قال في المصل ووجهنا ذكره في
المستحسن لكل نصفه رهن بخصفه حقه كما في
النهاية وانه اعلم **باب رهن يوضع عند عدل**
قوله خلافا لما كان الاولي ان يذكر خلافا للفرق بين
اي ليلي ايضا **قوله** ويضمن العدل بدفعه اليه
قال في النهاية يضمن القيمة انتهى ولعله فيما اذا لم
يكن مثليا انتهى ثم لا يقدر العدل ان يجعل القيمة
رهنا في يده لانه مقتضي عليه فلا يكون قاضيا
كما في النهاية عن الذخيرة انتهى فيها هذا مائة
ويجوز ان يرهنا عنده او عند غيره ويرفع احدهما
الامر الي القاضي ليفعل ذلك كما في شرح الكثر
للعيني فان تعدل اجتماعا رفع العدل احدهما
الي القاضي ولو جعل القيمة في يد العدل وقدر
ضمنها بالدفع الي الراهن ثم قضى الراهن الدين